

في ذكرى 32 لتأسيس اتحاد المغرب العربي
(1989 - 2021)

جمعية البحوث والدراسات من أجل اتحاد المغرب العربي
ومركز مدي ينظمان ملتقى علميا تحت عنوان:

مؤسسة اتحاد المغرب العربي
الواقع والتحديات وأفاق المستقبل

ديباجة

يومي 27 و28 فيفري

2021

تأسس اتحاد المغرب العربي بعد مخاض طويل عرفته المنطقة المغاربية، من قبل خمس دول مغاربية هي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ومساحتها تبلغ 5782140 كلم مربع وطول شريطه الساحلي 6505 كلم، وتتمتع بموقع جيو-استراتيجي هام ، ويصل مجموع إنتاجها المحلي إلى أكثر من 488 مليار دولار، وتتمتع بموقع يطل على كل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وحدود تطل على أفريقيا وأوروبا والمشرق العربي (آسيا)، وبكثافة سكانية تقدر بأكثر من 100 مليون نسمة ، وتقدر أراضيه الزراعية بمليون و400 ألف كلم 2 ، ويتمتع بثروات باطنية عديدة من الغاز والفوسفات والنفط واحتياطي كبير من النفط والغاز قدر بأكثر من 60 مليار برميل من احتياطي الغاز، و6 تريليون متر مكعب، وبأراضي فلاحية شاسعة، وثروة حيوانية وغابوية هامة، وكثافة سكانية، وثروة بشرية عمادها الشباب المثقف، وبتجانس سكاني وديني وثقافي، وقد لعبت المنطقة المغاربية خلال مراحل التاريخ دورا فاعلا ومؤثرا في الأحداث العالمية والدولية، منذ تأسيس قرطاج إلى الفتح الإسلامي والدولة الوطنية.

إن الحديث عن الحلم والمشروع المغاربي هو رسالة وأمانة تركها أسلافنا لأحفادهم، يحيلنا إلى مسيرة النضال والتاريخ المشترك ومراحله، المرحلة الأولى هي مرحلة النضال المشترك ضد المحتل الفرنسي والاطالي والاسباني، وقد تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني في كل من تونس والجزائر والمغرب، وعرفت كذلك البلاد الفرنسية حراك طلابي وعمالي للمغاربة وتجسد بتأسيس حزب شمال إفريقيا، وجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، وقد تطور هذا النضال بعد الحرب العالمية الثانية في الداخل والخارج ، وانتقلت إلى كل من أوروبا والمشرق العربي بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة سنة 1948، للتعريف بالقضية المغاربية وحققها في تقرير مصيرها، وتوجت حقبة النضال المغاربي المشترك باسترجاع كل من تونس والمغرب في مارس 1956 استقلالهما، وبتأسيس الدولة الوطنية القطرية، وبقيت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، وتبين أن هذا الاستقلال المنقوص لا معنى له ، وبذلك انتقلت المنطقة المغاربية إلى المرحلة الثانية من مسيرتها النضالية، من خلال السعي إلى تأسيس كيان مغاربي واحد في شكل اتحاد أو كنفدرالية، وهو ما تجلّى في المساعي التي قامت بهما كل من تونس والمغرب ومطالبتهما الدولة الفرنسية بالاعتراف باستقلال الجزائر ليسود السلم والسلام والأمن في المنطقة المغاربية.

لقد حاولت الدول المغاربية تجسيد حلم الوحدة ومشروع الاتحاد على أرض الواقع، بالتعاون فيما بينها، ونلمس ذلك من خلال تنظيم الندوة المغاربية بتونس في أكتوبر 1956، هدفها إيجاد حل للقضية الجزائرية في إطار مغاربي بمشاركة القادة الحبيب بورقيبة رئيس الحكومة، الملك محمد الخامس، عبد الحميد المهري، بعد اختطاف طائرة الوفد الجزائري المشارك في الندوة، طرحت فيها فكرة مشروع كنفدرالية شمال إفريقيا للدول الثلاث: تونس والجزائر والمغرب، وقد تعزز الحراك المغاربي بتنظيم ندوة أخرى للمجتمع المدني المغاربي في طنجة بالمغرب في أبريل 1958، بعد العدوان الفرنسي على

ساقية سيدي يوسف في فبراير 1958، بمشاركة الأحزاب المغربية ممثلة في حزب الحر الدستوري التونسي وجهة التحرير الجزائرية وحزب الاستقلال المغربي، وقد عززت المواقف وشكلت لجان مشتركة للمتابعة والتنسيق العمل المغربي، وهذا النضال توج في جويلية 1962، باسترجاع الجزائر استقلالها، غير أن هذه المسيرة لم تستمر طويلا وسرعان ما تدهورت العلاقات وعاد شبح التوتر والجمود والانقسام والانكماش ودخلت المنطقة في مرحلة جديدة، ضاع معها حلم الوحدة المغربية بسبب الثالوث المتمثل في الحدود والدولة القطرية والزعيم الواحد. وما لبثت الدول المغربية أن راجعت موقفها وحاولت تعديل بوصلتها بالعمل والتعاون الثنائي وتصفية الأجواء بالإمضاء على العديد من الاتفاقيات وتطورت إلى تأسيس وإنشاء مجلس استشاري دائم سنة 1964، تشكل من تونس والجزائر والمغرب، وأنظمت إليه فيما بعد كل من ليبيا وموريتانيا، وكانت مهمته تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية، وضمان حرية تنقل البضائع، وعاشت المنطقة المغربية مرحلة تعاون واستقرار استهل بقمة واجتماع للمصالحة بزرالدة بالجزائر سنة 1988، وتدشين مرحلة جديدة بالاتفاق على تأسيس الاتحاد المغربي، وتوج بقمة بمراكش في فبراير 1989 وإمضاء الاتفاقية والإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي، ودخلت المنطقة المغربية في مرحلة بناء وتعزيز وتوثيق العلاقات، وإتاحة السبل الملائمة للسير التدريجي نحو تحقيق الاندماج الأشمل بتطوير التعاون على كافة المستويات، لمواكبة عصر التكتلات الدولية. وقد تعززت بقمة "رأس لأنوف" بليبيا سنة 1991 بالاتفاق على ثلاث مقترحات تمثلت في إرساء منطقة حرة للتبادل، ووحدة جمركية، وسوق مشتركة، وبعدها دخلت المنطقة المغربية في مرحلة الانكماش والجمود والانقسام أثرت على نشاط مؤسسة الاتحاد والتي دخلت في مرحلة الموت السريري، وتجسد ذلك في إغلاق الحدود الجزائرية المغربية وتجميد تنظيم عقد القمم المغربية.

الحصيلة الأولى لمسيرة الاتحاد لمدة ست سنوات (1989-1994) تمثلت في تنظيم وعقد ست (6) قمم رئاسية وأربع وعشرين (24) اجتماع لوزراء الخارجية، وواحد وأربعين (41) اجتماع للجان المتابعة، وست (6) اجتماعات للمجلس الاستشاري، وست عشر (16) اجتماع للهيئة القضائية، ومائة وأربع عشر (114) جلسة لمجموعات المتابعة، وعلى الرغم من كثافة الاجتماعات، بقيت نتائج دون المستوى المطلوب والأمل المنشود، حيث وقعت سبع وثلاثين (38) اتفاقية، وقد صادقت الجزائر على تسع وعشرين (29) اتفاقية، وتونس على سبع وعشرين (27) اتفاقية، وليبيا وموريتانيا أقل من ذلك، والمغرب على خمس (5) اتفاقيات، ولم تدخل حيز التنفيذ منها إلا خمس (5) اتفاقيات، وظلت أغلبها حبرا على ورق وفي أدراج المكاتب معلقة.

لقد جمدت أنشطة وهيكل الاتحاد، علما أنها كانت مرتبطة أساسا بمجلس الرئاسة الذي جمدت قممه منذ 1994، كل هذا يدفعنا إلى التساؤل عن سر هذا الفشل، وإلى تقييم وقراءة معمقة واستشرافية لاتفاقية مراكش، والتي أسقطت عليها اتفاقية الجامعة العربية، وهي اتفاقية اعتبرت من قبل المختصين فاشلة على كافة المستويات، وقد تميزت اتفاقية مراكش بعمومية أهدافها، ولم تشر إلى الوحدة الجمركية أو الاقتصادية، وإنما اقتصرت على عبارات عامة وفضفاضة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة، وإلى جانب كل هذا نلاحظ بان الإطار الجغرافي لاتحاد المغرب العربي

ظل مهمما وغير محدد وقابل للعديد من التفسيرات والتأويلات الخاطئة طغى عليها منطق السيادة والطرح السياسي، وهي في الحقيقة متواضعة في أهدافها الاقتصادية، وتبنت الاتفاقية قاعدة الإجماع في التصويت كشرط لدخولها حيز النفاذ، مما جعلها بعيدة كل البعد، عن مشروع التكامل الإقليمي، وقد قدرت ضريبة فشل الاتحاد والكلفة الاقتصادية للمغرب ما بين 3 % إلى 5 % من الناتج الخام الداخلي للبلدان الخمسة نأي ما يناهز عشرة (10) مليارات دولار سنويا وبضياح 15 مليون منصب شغل إضافي وأكثر من 1200 مليار دولار من المداخيل المالية، وهذا التقييم يحيلنا إلى الدعوة لمراجعة الاتفاقية وتعديلها وإصلاح اختلالاتها والاستئناس باتفاقية الاتحاد الأوروبي وغيرها من التكتلات الناجحة، وإلى إعادة هيكلة الأمانة العامة للاتحاد، وترميم البيت المغربي لمواكبة عصر التكتلات الإقليمية والدولية الصاعدة، ومن هنا الحاجة إلى ضخ دماء جديدة في الاتحاد، وإلى خارطة طريق واضحة المعالم والرؤى تركز على ما يلي:

- 1- تعديل وتنقيح اتفاقية مراكش؛
- 2- اعتماد مبدأ الديمقراطية في التصويت على القرارات والاتفاقيات واعتماد الأغلبية؛
- 3- تحديد الإطار الجغرافي لاتحاد المغرب العربي والمتمثلة في الدول الخمس فقط؛
- 4- تعديل تسمية اتحاد المغرب العربي إلى تسمية الاتحاد المغربي أو اتحاد المغرب الكبير أو كنفدرالية المغرب الكبير أو غيرها من الأسماء؛
- 5- تدوير منصب الأمين العام والمناصب الأخرى بين الدول المغربية؛
- 6- إدخال براديغمات جديدة، اقتصادية وثقافية وتربوية وأمنية وغيرها؛
- 7- ترسيخ الخيار الديمقراطي بالدول المغربية، التداول السلمي على السلطة، عبر الصناديق الانتخابية، ورفض كل الانقلابات العسكرية الخارجة عن الشرعية، لإنجاح وتمكين تجربة الاتحاد والتكامل المغربي؛
- 8- تعزيز ثقافة الاتحاد والتكامل بين أقطار دول الاتحاد المغربي من خلال اعتماد برامج تربوية وثقافية تساهم في تنشئة أجيال جديدة مؤمنة بالوحدة المغربية؛
- 9- التعجيل بالمصالحة المغربية وذلك عبر:

أولا : تجميد الخلافات والوقف الفوري للحملات الإعلامية المغرضة؛

- ثانيا : البحث عن الحلول بالحوار للمشاكل المغربية العالقة؛
- ثالثا : الدعوة إلى عقد قمة مصالحة مغربية بين قادة الدول المغربية بتونس؛
- رابعا : دعوة الإخوة في ليبيا الشقيقة إلى تكريس خيار ومنطلقات السلم والتصالح والوحدة ضدا عن غيرها من الخيارات المناهضة لتطلعات الشعب الليبي؛
- خامسا : الدعوة إلى تسوية تاريخية تؤدي إلى قمة مصالحة بين الجزائر والمغرب وتغليب صوت العقل والحكمة في فض الخلافات؛

- سادسا : تفعيل ميثاق مؤسسة اتحاد المغرب العربي والدعوة إلى تنشيط مؤسساته؛
- سابعا : تشكيل لجنة أو مجلس حكماء الاتحاد المغربي واللجوء إليه للفصل في الخلافات وتسوية

10- التعجيل بالمصالحة المغربية وذلك عبر:

11- تشبيك العلاقات بين جمعيات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والدراسات في البلدان المغربية؛

12- المراهنة على البحث العلمي التكنولوجي والصناعي والفلاحي والصحي....، والاهتمام بالذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي؛

13- إحداث وإحياء مناطق التجارة للتبادل الحر في المناطق الحدودية للدول المغربية لبعث وتيرة تنموية بمخططات ومشاريع مشتركة مدروسة، وتكون محل استقطاب تجاري وصناعي، وخلق تحفيزات استثمارية، لجعلها سدا منيعا ضد الإرهاب والتخريب والهجرة السرية، وواحات للأمن والرفاه والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

14- تحديث البنية التحتية المغربية، من خلال إنجاز شبكة طرق سريعة جديدة، ومد خطوط السكك الحديدية، وإحداث خطوط بحرية وجوية منتظمة بين الدول المغربية؛

15- إحداث مؤسسة ثقافية في صلب الاتحاد لإثراء المكتبة المغربية ودعم حركة الترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية وتطوير اللغة الأمازيغية، ودعمها بخبراء ومتخصصين من كافة الاختصاصات؛

16- تفعيل ميثاق الاتفاقيات التي صادق عليها اتحاد المغرب العربي والتي دخلت منها 5 اتفاقيات وبقيت 32 اتفاقية معلقة؛

17- الانفتاح على المبادرات التي تدعو إلى بعث الحيوية وتطوير مؤسسة الاتحاد؛

18- الاستعداد للدخول إلى السوق الإفريقية الواعدة من خلال اتحاد مغربي قوي في ظل المنافسة القوية بين القوى الإقليمية والدولية.

إن اتحاد المغرب العربي هو حلم ورسالة الحركات الوطنية المغربية، ووصية الشهداء وأمانة دماهم الطاهرة، وحانت ساعة تجسيده على أرض الواقع، من خلال خطة استشرافية، ركائزها وأعمدها المصالحة والخيار الديمقراطي والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وإصلاح البرامج التربوية التعليمية والجامعية والمهنية والصناعية، والمراهنة على البحث العلمي والتكنولوجي والذكاء الاصطناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والغذائي والمائي، والاستثمار في الطاقة النظيفة، وتحقيق دولة المواطنة وحقوق الإنسان، ومن أهدافها أيضا فتح الحدود المغربية وتنشيط المبادلات التجارية البينية وإعادة شبكة النقل الحديدية والبرية والبحرية إلى سالف نشاطها بتحديثات جديدة وتحسين شروط المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وتقوي التعامل مع الدول الإقليمية.

إن الشعب المغربي له من التجانس الديني والمذهبي والتاريخ المشترك والامتداد الجغرافي، والثروات الطبيعية والبشرية، ما يمكنه من قوة أساسية لتكوين تكتل إقليمي جيو-سياسي اقتصادي فاعل ومؤثر في الأحداث العالمية، يخرج المنطقة المغربية من الجمود والانكماش والهيمنة والتبعية، ويؤسس لتقاليد جديدة ولدولة المؤسسات والتداول السلمي على السلطة وتوطين دولة المواطنة وتشديد لمرحلة وعصر جديد ولمغرب الشعوب شعاره المصالحة والبناء والتشديد والمصير الواحد ويعيد الحياة والأمل إلى مؤسسة الاتحاد المغربي للشعوب المغربية.

- 1- مسيرة مؤسسة الاتحاد المغرب العربي (1989-2021)؛
- 2- إنجازات ونتائج مؤسسة اتحاد المغرب العربي؛
- 3- أدوار ورهانات مؤسسة اتحاد المغرب العربي؛
- 4- الصعوبات والعراقيل التي تعترض مؤسسة الاتحاد المغرب العربي؛
- 5- سبل وآليات تطوير وإصلاح وتفعيل مؤسسة اتحاد المغرب العربي؛
- 6- دور النخب المغاربية والمجتمع المدني ومراكز الأبحاث والجامعات في إعادة بناء مؤسسة الاتحاد المغرب العربي؛
- 7- مؤسسة اتحاد المغرب العربي في ضوء التكتلات الإقليمية والدولية.

منسق الملتقى الدكتور حبيب حسن اللولب أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس جمعية البحوث والدراسات من أجل اتحاد المغرب العربي